إزالات حي الميناء بالعريش تكشف عنف السلطات مع الأهالي وكذب وعود الحكومة والتعويضات العادلة الغائبة

الأربعاء 22 يوليو 2026 03:00 م

كشفت حملة أمنية مدعومة بمعدات هندسية في حي الميناء بمدينة العريش بمحافظة شمال سيناء استمرار تنفيذ المرحلتين الرابعة والخامسة من الإزالات لليوم الثاني على التوالي داخل نطاق يضم 1105 مبان سكنية وأكثر من 2 مليون متر مربع من الأراضي وانتهت العمليات بإخراج أثاث أسر إلى الشوارع وهدم منازل جديدة وسط غضب واسع

تضع عودة إزالات حي الميناء حكومة عبد الفتاح السيسي أمام اتهام مباشر بإدارة مشروع الميناء على حساب حق السكان في السكن والأمان بعدما استخدمت قرارات المنفعة العامة لتوسيع نطاق الإخلاء بينما بقيت نتائج التفاوض والتعويض وإعادة التوطين بعيدة عن الرقابة العلنية رغم مرور أعوام على بدء الأزمة

عودة الجرافات وخرق الوعود

بدأ التصعيد الحالي بعد أشهر من التوقف حين دخلت المعدات الهندسية شوارع الحي بمرافقة قوات أمنية وشرعت في إزالة منازل واقعة داخل حرم ميناء العريش بينما فوجئت الأسر بعودة التنفيذ من دون إعلان واضح يحدد عدد البيوت المستهدفة يوميا أو المدة المقررة أو ترتيبات نقل السكان قبل الهدم

وفي المقابل وثق مقطع مصور احتجاج سيدة من سكان الحي قالت إن الجهات المنفذة تخرج أثاث المنازل إلى الشارع قبل هدمها وهو ما كشف أن الأسر لا تواجه قرارا إداريا مجردا بل فقدانا فوريا للمأوى والممتلكات وغيابا لمكان بديل يحفظ حياتها بعد مغادرة البيوت

ثم أعادت هذه المشاهد إلى الواجهة اجتماع 22 يونيو 2023 الذي جمع وفدا من سكان الحي بوزير النقل كامل الوزير بعد موجة اعتراضات سابقة حيث فهم الأهالي أن الإزالات ستتوقف إلى حين الوصول إلى تسوية تضمن بديلا مكافئا وتعويضا مقبولا قبل استكمال المراحل المتبقية

وبعد ذلك تشكلت لجنة للتفاوض مع الأهالي وأنهت أعمالها خلال يوليو 2023 لكن الجهات الرسمية لم تنشر محاضر اجتماعاتها أو نتائجها أو الأسس التي اعتمدتها لتقييم المنازل والأراضي كما لم توضح أسباب استئناف الهدم قبل إعلان اتفاق نهائي يمكن للسكان مراجعته أو الاعتراض عليه

ومن جهته قال أحمد سالم مدير مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان إن الحكومة مطالبة بوقف مخططات تفريغ منطقة الميناء لأن سكان شمال سيناء سبق أن تحملوا موجات واسعة من التهجير من دون حوار مجتمعي حقيقي وتخدم شهادته توثيق نمط متكرر يسبق الإخلاء فيه القرار الأمني أي تفاوض علني

قرارات المنفعة العامة والتوسع العسكري

استندت السلطات إلى القرار الجمهوري رقم 330 لسنة 2019 الذي اعتبر ميناء العريش والمنطقة المحيطة به من أعمال المنفعة العامة ثم جاء القرار رقم 465 لسنة 2021 لينقل تبعية الميناء والأراضي اللازمة لتطويره إلى القوات المسلحة ويوسع الإطار القانوني لنزع الملكيات المحيطة بالمشروع

وبموجب هذا المسار تحولت منطقة سكنية قديمة إلى نطاق مخصص لأنشطة الميناء رغم إقامة عائلات فيها منذ عقود ولم تقدم الحكومة خريطة منشورة تبين بدقة حدود كل مرحلة أو تشرح لماذا تعذر دمج المساكن القائمة في التخطيط الجديد أو تقليل عدد العقارات المطلوب إزالتها

كذلك أظهرت التقديرات الرسمية أن نطاق الإخلاء يشمل 1105 مبان سكنية ومساحة تتجاوز 2 مليون متر مربع وهي أرقام تنقل القضية من خلاف محدود حول عقارات منفردة إلى عملية إعادة تشكيل عمراني تمس مجتمعا كاملا وتفرض على الدولة التزامات أكبر من مجرد صرف مبالغ مالية متفرقة

وعلى المستوى القانوني يرى المحامي الحقوقي شريف هلالي أن نزع الملكية يجب ألا ينفصل عن احترام الحق في السكن الآمن وأن الإخلاء القسري يتعارض مع الضمانات الدستورية والدولية عندما يجري رغم إرادة السكان ومن دون حماية كافية وتخدم رؤيته تقييم شرعية الإجراءات لا جدوى المشروع الاقتصادية

وفي الوقت نفسه تروج وزارة النقل لميناء العريش باعتباره جزءا من ممر لوجستي يربط العريش بطابا ويخدم التجارة والمناطق الصناعية غير أن الحكومة لم تشرح علنا لماذا يستلزم هذا الهدف إخراج الأسر قبل استكمال مساكن بديلة أو لماذا بقي السكان خارج عملية التخطيط التي تحدد مستقبل أراضيهم

تعويضات غامضة ومصير معلق

تركز الأزمة الحالية على التعويضات وإعادة التوطين لأن الأهالي لم يتلقوا حتى الآن كشفا شاملا يوضح قيمة التعويض لكل منزل وأرض ومواعيد الصرف ومعايير التقييم كما لم تعلن المحافظة جدولا ملزما لتسليم وحدات بديلة قبل إزالة البيوت بما يمنع انتقال الأسر إلى الشوارع أو مساكن مؤقتة

ورغم إعلان محافظ شمال سيناء خلال يونيو 2025 زيادة تعويضات المنازل بنسبة تصل إلى 60 بالمئة فإن هذا الإعلان لم يحسم النزاع لأن النسبة وحدها لا تكشف سعر المتر الأساسي ولا تقارن بين قيمة التعويض وتكلفة شراء مسكن مماثل داخل العريش بعد ارتفاع أسعار العقارات والمواد الإنشائية

وبحسب الباحث العمراني يحيى شوكت يجب أن يحصل المتضررون على التعويض الكامل والمناسب قبل نزع الوحدة السكنية وأن تمنحهم خطط المشروعات وقتا كافيا لممارسة حقوقهم وتخدم ملاحظته اختبار كفاية التعويض وتوقيته لا مجرد وجود قرار بالصرف أو زيادة نسبية تعلنها المحافظة

إضافة إلى ذلك لم تعلن السلطات موقع الحي البديل الذي سبق أن ناقشته جهات هندسية مع السكان ولم توضح هل تراجعت عن فكرته أم ما زالت تبحث عن أرض لتنفيذه وبذلك استأنفت الإزالات بينما بقي البديل الذي علق عليه الأهالي قبولهم بالتفاوض مجرد وعد بلا موعد أو ضمان تنفيذي

ومن ثم تتحمل الحكومة مسؤولية مباشرة عن كل أسرة خرج أثاثها إلى الطريق قبل حصولها على مسكن آمن لأن قرار المنفعة العامة لا يمنح الجهة المنفذة حق تعليق الحماية الاجتماعية ولا يعفيها من نشر نتائج اللجان وتمكين المتضررين من الطعن على التقييم والإخلاء قبل وقوع الضرر

وأخيرا تكشف إزالات حي الميناء أن مشروع تطوير ميناء العريش تقدم بخطوات تنفيذية سريعة بينما تأخرت ضمانات السكان لسنوات ولذلك يطالب الأهالي بوقف الهدم فورا ونشر نتائج التفاوض وتسليم بدائل مكافئة وصرف تعويضات بالقيمة الحالية قبل أي إخلاء حتى لا تتحول التنمية الحكومية إلى تشريد موثق بالقوة